على هامش مشاركته في المعرض الدولي الرابع عشر «بروجكت قطر 2017»

العجمي: هيئة «الصناعة» تستهدف تطوير القاعدة الإنتاجية ودعم الصادرات الوطنية

أكد نائب المدير العام للتنمية الصادرات الصناعية بالهيئة العامة للصناعة الكويتية محمد فهاد العجمي حرص الهيئة على تطوير القاعدة الانتاجية ودعم الصادرات الوطنية وتفعيل دور القطاع الصناعي في عملية التنمية.

جاء ذلك على هامش مشاركته في المعرض الدولي الرابع عشر لمواد ومعدات وتقنيات البناء (بروجكت قطر 2017).

وقال العجمي ان "هذا التطوير يأتي الزاما من الهيئة بتحقيق رؤية سمو امير البلاد بجعل الكويت مركزا ماليا واقتصاديا في المنطقة".

واضاف ان "الهيئة حريصة ايضا على دعم وتشجيع القطاع الصناعي ورعاية فعالياته وانشطته لزيادة مساهمته في تطوير القاعدة الانتاجية ودعم الصادرات الى الدول العربية والاجنبية كونها احد ابواب تمويل الميزانية وتعزيز الناتج المحلي الاجمالي".

واشار العجمي الى ان احدى سبل دعم القطاع الصناعي هي اقامة ودعم المشاركة في المعارض المتخصصة مبينا ان 14 مصنعا وجهة صناعية كويتية تشارك حاليا في معرض (بروجكت قطر) مع امكان عقد صفقات تكسبها مزايا مالية مما سيعود بالنفع على الدولة وناتجها المحلي.

وذكر ان الهيئة باتت تحقق بشكل تصاعدي نتائج ايجابية تعود بالنفع العام على الصناعة الكويتية معربا عن امله في زيادة المشاركة الكويتية في الدورات القادمة للمعرض والمعارض المشابهة.

وعن (بروجكت قطر) قال العجمي انه يعد معرضا انشائيا يشمل القطاع الانشائي بجميع اقسامه وخاصة البناء والتشييد والتشطيبات مبينا ان الهيئة تتابع مع الشركات الكويتية المشاركة في المعرض امكانية تنمية صادراتها وتنويع منتجاتها.

واشار العجمي الى ان الهيئة تقوم عقب كل مشاركة في المعرض باجراء استبيان للمصانع الكويتية المشاركة لمعرفة اهم الايجابيات التي تم تحقيقها من خلال المعرض واهم صور الاستفادة منه.

واوضح ان هناك الكثير من المصانع الكويتية التي استفادت من مشاركاتها في المعارض الخارجية ووقعت عددا من الاتفاقيات شملت المشاركة في الاعمال الانشائية لبعض المباني والمطارات في عدد من الدول العربية والاوروبية.

واكد العجمي ان القطاع الصناعي الكويتي ملتزم بالمواصفات والمقاييس العالمية لكل المنتجات مبينا ان الهيئة تدعم تنمية الصادرات من خلال دعم المصانع للوصول الى تلك المواصفات والمقاييس عبر دورات تدريبية ودعم الصناعة فنيا للوصول للمستوى المطلوب تعزيزا للقدرة التنافسية للمنتج الكويتي، وتشارك الكويت ممثلة في الهيئة العامة للصناعة في المعرض للمرة التاسعة بجناح يضم 14 شركة على مساحة 234 مترا مربعا بهدف الوصول بالمنتجات الكويتية الى الاسواق الاقليمية والعالمية والتعريف بها وبجودتها وقدرتها على المنافسة. وتقدم الهيئة دعما للجهات الكويتية المشاركة في المعرض يصل الى 100 في المئة من القيمة الايجارية للجناح وتحمل تكاليف شحن المعروضات.

وتضم قائمة جناح الكويت في المعرض شركة شواطئ الخليج (اكواسان) للادوات الصحية وشركة الوسول لانتاج شرائح الشتر ومصنع الانابيب البلاستيكية ولوازمها (العدساني) وشركة كيربي للمباني الحديثة وشركة صناعات التبريد (كولكس) وشركة الكويت لصناعة المواد العازلة (كيمكو).

كما تضم الشركة الاهلية للكيماويات وشركة الغانم لشباك التسوير والشركة العالمية لمساحيق الالوان وصناعات البحر والحساوي لصناعة الثلاجات ومبردات المياه ومصنع المير ومصنع جاسكو للابواب والاعمال الخشبية وشركة العوازل الدولية لمواد البناء (بيتو جلف).

ويشارك في المعرض الذي افتتح الاثنين الماضي ويستمر اربعة ايام نحو 516 جهة عارضة من 33 دولة تبحث جميعها عن الاستفادة من فرص النمو والتطور المتاحة ضمن قطاع الانشاءات في دولة قطر.

ويمثل وفد الهيئة المشارك في افتتاح وفعاليات المعرض وكذلك لاعداد وتجهيز الجناح الكويتي في المعرض برئاسة العجمي كل من مدير ادارة الترويج والفرص التصديرية بالتكليف ناصر بندر المطيري واختصاصي تنظيم وتخطيط معارض اول سلوى سبتي العنزي.

محمد فهاد العجمي مع وفد الكويت المشارك في المعرض

على هامش عمومية الشركة

الشمري: «المقاولات والخدمات البحرية» تضع خطة طموحة لتنفيذ عدد من المشروعات العملاقة

■ 744.64 ألف دينار الأرباح الصافية للشركة في 2016 بربحية للسهم 3.26 فلوس

صرح الرئيس التنفيذي لشركة المقاولات والخدمات البحرية المهندس علي دغيم الشمري بان الشركة تسعى لاقتناص الفرص المتاحة في القطاع النفطي والتي تتماشى مع إستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية 2040 من خلال الشركة الكويتية للحفريات (شركة تابعة) والتي تمتلك العديد من أجهزة الحفر البترولي والصيانة العاملة بفاعلية بشركة نفط الكويت ، لتواكب عدد الآبار المطلوب حفرها وصيانتها في تلك الإستراتيجية .

واضاف الشمري في تصريحات على هامش عمومية الشركة التي عقدت بنسبة حضور بلغت 91 في المئة ان المقاولات والخدمات البحرية تسعى من خلال شركة الإنشاءات البحرية العالمية التابعة لها من خلال عملها المتمثل في صيانة الآبار وخطوط النفط وما تملكه من خبرة طويلة تجاوزت 40 عاما والتي تؤهلها في القيام بتنفيذ الخدمات البحرية المطلوبة لمشاريع شركة نفط الكويت المستقبلية المتعلقة باعمال الحفر البحري.

ولفت الى ان الشركة بصدد تاسيس شركات تابعة أخرى لزيادة المردود الإيجابي وتعظيم أرباح الشركة في السنوات القادمة مشيرا الى ان المقاولات والخدمات البحرية تضع خطة طموحة وواعدة لتنفيذ عدد من المشروعات العملاقة سواء في السوق المحلي او على مستوى منطقة الخليج بما تملكه من مقومات وآلات للحفر وتقديم الخدمات المساندة لكافة الشركات النفطية .

علي الشمري

ومن جانبه قال رئيس مجلس إدارة شركة المقاولات والخدمات البحرية فيصل الهاجري إن مجلس إدارة الشركة لن يدخر جهدا في وضع كل الخطط والسياسات التي من شانها المحافظة على كيان واستقرار الشركة وقوتها ودعمها بكل السبل، وبصفة خاصة في ظل تلك الأوضاع الاقتصادية العالمية التي ما زالت غير مستقرة، وذلك من خلال التعاون والتشاور مع أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة والزميلة، من أجل تحقيق تطلعات وأمنيات مساهمي الشركة.

وأكد خلال الجمعية العمومية للشركة أن إيرادات الشركة تعتمد بشكل أساسي على الأنشطة التشغيلية، التي بدورها تعتبر عنصرا أساسيا لاستقرار الشركة، وبلغت الأرباح الصافية للشركة في 2016 مبلغ 744.64 الف دينار بربحية للسهم 3.26 فلوس.

والقى الهاجري الضوء على أهم الاستثمارات التي تديرها الشركة، وأهم الإنجازات المالية والإدارية التي تحققت خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2016، منوها إلى السياسات والبرامج المستقبلية للنهوض بأعمال الشركة وتطويرها، واستحداث أنشطة جديدة للشركة وشركاتها التابعة.

وذكر ان مساهمة شركة المقاولات والخدمات البحرية بلغت نسبة 98.5% من رأسمال الشركة المذكورة.

وحققت شركة الإنشاءات البحرية العالمية خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2016 ربحا صافيا قدره 720.22 الف دينار- 1.039 مليون دينار كما في 31/12/2015. ويرجع انخفاض صافي ربح شركة الإنشاءات البحرية العالمية مقارنة بصافي الربح كما في 31/12/2015 إلى توقف البارجة جوهرة II عن العمل لمدة 40 يوما لإجراء الصيانة الدورية لها.

وبناء عليه فقد بلغت ربحية السهم 72 فلسا تقريبا أي ما يعادل 72% من راس المال.

5.3 ملايين دينار... الأرباح الصافية لـ«ميزان القابضة» خلال الربع الأول

أعلنت شركة ميزان القابضة ش.م.ك.ع، وهي إحدى أكبر شركات تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والاستهلاكية في منطقة الخليج، عن نتائجها المالية للربع الأول من العام 2017 محققة اعلى إيرادات فصلية في تاريخ الشركة والتي بلغت 57.5 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 3.4% عن إيرادات الفترة ذاتها من عام 2016 كما بلغت الأرباح الصافية 5.3 مليون دينار كويتي مرتفعة بنسبة 2.4 %.

وقال نائب رئيس مجلس الادارة لشركة ميزان القابضة، محمد جاسم الوزان: «لقد كان اداء شركة ميزان القابضة خلال الربع الأول من هذا العام متماشيا مع توقعاتنا حيث شهدت الشركة نموا في الإيرادات بنسبة 3.4% مدفوعة بنمو الإيرادات في قطاعي إنتاج وتوزيع الأغذية بنسبة 9.1% والتجهيزات الغذائية بنسبة 19.7%. وبلغت الأرباح الصافية 5.3 مليون دينار كويتي مرتفعة بنسبة 2.4 %.

وختم الوزان كلمته قائلاً: «نحن سعداء بادائنا الإجمالي في ظل وجود بعض التحديات الاقتصادية في الأسواق التي نعمل بها والتباطؤ المستمر في عدد المناقصات الحكومية».

أبرز نتائج الشركة للربع الأول من العام 2017:

• بلغت الإيرادات 57.5 مليون دينار كويتي، بزيادة بنسبة 3.4% عن الربع الأول من العام 2016

• بلغت الأرباح قبل خصم تكاليف التمويل والضرائب والاستهلاكات والإطفاءات 7.3 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنسبة 2.2% عن الربع الأول من العام 2016

• بلغت الأرباح الصافية 5.3 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنسبة 2.4% عن الربع الأول من العام 2016

نظرة على الأداء المالي للشركة في الربع الأول من العام 2017:

• مجال الأغذية: بلغ إيراد مجال الأغذية 40.1 مليون دينار كويتي محققة زيادة بنسبة 7.7% خلال الربع الأول من العام 2017 مقارنة بنفس الفترة من عام 2016. وتمثل إيرادات هذا المجال 69.6% من إجمالي إيرادات المجموعة، التي تتضمن إيرادات من قطاع إنتاج وتوزيع الأغذية الذي يمثل 50.4% من إجمالي إيرادات المجموعة، والتجهيزات الغذائية 12.9% والخدمات الغذائية 6.3 %.

• قطاع إنتاج وتوزيع الأغذية: ارتفع إيراد الربع الأول لهذا القطاع بنسبة 9.1%، مع النمو الواسع عبر وحدات التشغيل الرئيسية، بدفع رئيسي من العلامات التجارية المملوكة للشركة.

• قطاع التجهيزات الغذائية: ارتفع إيراد الربع الأول لهذا القطاع بنسبة 19.7% مدفوعا بالعقود التي تم إبرامها في الربع الثالث من العام 2016.

• قطاع الخدمات الغذائية: انخفض إيراد الربع الأول لهذا القطاع بنسبة 17.8% بسبب طبيعة أعمال المناقصات في الأردن الذي يؤدي إلى تقلبات فصلية.

• مجال غير الأغذية: بلغ إيراد مجال غير الأغذية 17.5 مليون دينار كويتي مسجلة انخفاضا بنسبة 5.2% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، ويمثل إيراد هذا المجال 30.3% من إجمالي إيرادات المجموعة، التي تتضمن إيرادات من قطاع السلع الاستهلاكية سريعة الدوران والأدوية التي تمثل 27.6% من إجمالي الإيرادات، وقطاع الصناعات الذي يمثل 2.7% من إجمالي الإيرادات.

• السلع الاستهلاكية سريعة الدوران والأدوية: انخفض إيراد الربع الأول لهذا القطاع بنسبة 5.8% نتيجة استمرار التراجع في عدد المناقصات التي تطرحها وزارة الصحة، ويتم تعويضها تدريجياً من قبل السلع الاستهلاكية الأخرى.

• الصناعات: ارتفع إيراد قطاع الصناعات بنسبة 1.0% نتيجة لخطة التحول التي تخضع لها الشركة الكويتية لإنتاج الزيوت والشحوم وهي مشروع خاص بتكرير النفط مملوك لشركة ميزان القابضة.

نظرة على أداء العمليات في الأسواق الإقليمية:

• في الكويت: ارتفع إيراد الربع الأول بنسبة 2.4% حيث حققت جميع أعمال الشركة أداءً جيداً ومتماشياً مع التوقعات والناتج المحلي الإجمالي.

• في الإمارات: ارتفع إيراد الربع الأول بنسبة 0.6% مع وجود مؤشرات على استقرار المحفظة التقديرية والصادرات القوية.

• في قطر: ارتفع إيراد الربع الأول بنسبة 4.9% مدفوعة باستمرار نمو أعمال المبيعات.

• في السعودية: ارتفع إيراد الربع الأول بنسبة 1125.5%، حيث واصلت شركة ميزان التركيز على اكتساب موطئ قدم في أكبر سوق استهلاكية في المنطقة.

• في الأردن: انخفض إيراد الربع الأول بنسبة 39.2% نتيجة للتحديات في أعمال المناقصات.

محمد جاسم الوزان

«بيتك - تركيا» يحقق 42 مليون دولار أرباحاً في الربع الاول

اعلن البنك الكويتي التركي (بيتك - تركيا) تحقيقه ارباحا صافية بلغت 42 مليون دولار في الربع الأول من العام الحالي بنسبة زيادة بلغت 21ر3 بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك اوقوق اويان في بيان ان الأصول الاجمالية للبنك بلغت 9ر5 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 7ر4 بالمئة منذ نهاية عام 2016.

وأضاف ان "البنك سيواصل تحسين الانتاجية من خلال عمليات التشغيل المركزية والرقمية والآلية".

ويمتلك بيت التمويل الكويتي نسبة بواقع 62ر24 في المئة من اسهم البنك الذي يعمل فيه 5560 موظفا في 388 فرعا في جميع انحاء تركيا.

«التجارة»: 620 رخصة تجارية لقطاع شركات الأشخاص خلال فبراير الماضي

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إن إجمالي تراخيص شركات الأشخاص خلال شهر فبراير لعام 2017 بلغت 620 رخصة مقارنة ب 463 رخصة في نفس الشهر من العام الماضي.

وأضافت الوزارة في نشرتها التجارية لشهر فبراير الماضي الصادرة أمس الأربعاء ان أعداد التراخيص التجارية الفردية حسب القطاعات الاقتصادية بلغت 421 رخصة مقارنة ب420 رخصة من نفس الشهر من عام 2016 في أنشطة إقتصادية مختلفة.

وأوضحت أن محافظة العاصمة تبوأت بالمركز الأول من حيث إجمالي التراخيص من مختلف القطاعات حيث حصدت جملة من التراخيص بنسبة 27 في المئة تليها محافظة حولي بنسبة 25 في المئة في حين تأتي محافظة الجهراء بالمركز الخامس والأخير بنسبة سبعة في المئة من جملة التراخيص وذلك خلال فبراير الماضي.

وذكرت أن إجمالي الصادرات الكويتية خلال الشهر المذكور بلغت نحو 9ر7 مليون دينار كويتي (7ر31 مليون دولار) استحوذت الدول العربية على 66 في المئة منها اي بنحو 4ر6 مليون دينار (9ر20 مليون دولار) بينما استحوذت بقية دول العالم على 34 في المئة وبقيمة 3ر3 مليون دينار (7ر10 مليون دولار).

وأظهرت النشرة أن العراق احتل مقدمة الدول العربية بقيمة 3ر3 مليون دينار (7ر10 مليون دولار) وبنسبة تقدر ب 52 في المئة من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية في حين احتلت إيطاليا مقدمة دول العالم المصدر إليها بنحو 7ر1 مليون دينار (5ر5 مليون دولار) وبنسبة 50 في المئة.

وأوضحت أن أهم المواد المصدرة للدول العربية خلال الشهر المذكور تضمنت الأكياس الورقية والألياف الزجاجية والعبوات البلاستيكية إضافة إلى المواد العازلة والبلاستيكية والحلويات بينما تمثلت أهم المواد المصدرة لبقية دول العالم في المنتجات الكيماوية ومواد البولي إثيلين والمنتجات الكيماوية.

وأظهرت النشرة ارتفاعا ملحوظا في أعداد تراخيص الاستيراد الصادرة في شهر فبراير الماضي (الجديدة والمجددة والمؤقتة) بنسبة 58 في المئة مقارنة بما صدر خلال شهر يناير 2017 حيث بلغ إجماليها نحو 1686 ترخيصا.

وبينت أن تراخيص الاستيراد العامة بلغت 830 ترخيصا خلال الشهر المذكور بنسبة تقدر بنحو 49 في المئة أما التراخيص الاستيراد المؤقتة فكان عددها 856 ترخيصا في حين بلغت أعداد التراخيص الاستيراد العامة الجديدة بنحو 63 ترخيصا.

وفيما يخص المؤشرات التجارية للسجل والعلامات والوكالات التجارية أوضحت أن هناك العديد من المؤشرات التجارية التي تعكس الحالة في الاقتصاد الوطني وهذه المؤشرات قد تكون دلالتها مباشرة على حالة الاقتصاد مثل منح الرخص للاستثمارات التجارية ولكن في أحيان كثيرة قد تكون لها دلالة غير مباشرة وتعتبر انعكاسات أيضا لأوضاع اقتصادية قائمة.

وأوضحت النشرة أن وزارة التجارة قدمت العديد من الدعوم للمواد الإنشائية تقدر بنحو 17 مليون دينار كويتي (5ر55 مليون دولار) تم صرفها خلال شهر يناير من عام 2017 بارتفاع ملحوظ بلغ 21 في المئة عن شهر ديسمبر 2016.

بالتعاون مع البنك الأهلي المتحد

نيسان باترول 2017 ...عرضان جديدان لامتلاك القوة والرفاهية

تقدم شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين، الوكيل المعتمد لسيارات نيسان في دولة الكويت بالتعاون مع البنك الأهلي المتحد في الكويت، الفرصة لإقتناء سيارة نيسان باترول V6 . حيث يمكن للعميل الإختيار بين عرضين جديدين.

نيسان البابطين تحرص دائما لتقديم الأفضل لعملائها، لذالك تقدم عرضان مميزان على سيارة "بطل كل الدروب" نيسان باترول.

فالعرض الأول يتضمن: صيانة مجانية لمدة سنتين أو 40.000 كم، سنة تامين شامل وتظليل زجاج وحماية مجانية. اما العرض الثاني فيوفر للعملاء : لغاية 2000 دينار كويتي فوق أعلى قيمة تثمين لسيارتهم. بالإضافة الى ذلك تقدم نيسان البابطين تسجيل المرور مجانا وتامين ضد الغير مجانا لكلا العرضين. والآن إقتني نيسان باترول ابتداءً من 15.800 دينار كويتي. ، ويسري هذا العرض لفترة محدودة، وتطبق الشروط والاحكام.

وصممت "نيسان باترول V6" الجديدة ، وتم اختبارها في المنطقة، لمواجهة جميع أنواع الطرقات وظروف الطقس والحرارة، ولتقدم الأداء الراقي نفسه على الطرقات السريعة والوعرة، ولتقدم أفضل أداء في فئة المحركات بسداسية الأسطوانات. ومع 275 حصاناً، و394 نيوتن متر، يقدم "نيسان باترول V6" عزم دوران أقوى بنحو 12 في المئة، مع الحفاظ على قوة السحب نفسها، بالمقارنة مع سيارات "نيسان باترول V8". وتأتي "نيسان باترول V6" بوزن أقل وتكلفة أقل، ما يجعلها الخيار المثالي للقيادة اليومية، والرحلات العائلية، للقيام بالمغامرات على جميع الطرقات.

وتستقبل "نيسان البابطين" عملاءها في معرضي الري والأحمدي طيلة فترة الحملة وهي تسعى من خلال هذا الخطوة إلى تقديم هدية إلى عشاق باترول، وبالتالي منحهم إمتياز الجلوس خلف مقود سيارة لطالما تألقت بالشكل والمضمون والقوة والاعتمادية والسلامة والأمان.